منهج النحاة البصريين
في التعامل مع القراءات القرآنية المخالفة
وموقف المتأخرين والمعاصرين منه

إعداد
د. مصطفى محمد إسماعيل وتيد
أستاذ العلوم اللغوية المساعد بقسم اللغة العربية
كلية الآداب جامعة دمنهور

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،،،،،، أما بعد

فليس الغرض من هذا البحث هو الحديث عن منهج النحاة البصريين في استقراء كلام العرب ووضع قواعد النحو، هذا المنهج الذى تميّز بالصرامة والانضباط الشديد، وهو ما جعله منهجا فريدا في تاريخ الفكر اللغوي العربي، وليس الغرض منه أيضا الخوض في قضية القراءات القرآنية المخالفة للقواعد النحوية، وما دار حولها من مناقشات وآراء.

ليس الغرض من هذا البحث ما ذكرت، فإن كلا الأمرين قد نالا من جهود العلماء والباحثين أوْفَى نصيب، ولكن الغرض الرئيس منه هو بيان موقف النحاة المتأخّرين والمعاصرين من منهج البصريين في التعامل مع تلك القراءات المخالفة لقواعدهم.

وقد اقتضى ذلك تقسيم البحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: منهج النحاة البصريين في التعامل مع القراءات القرآنية المخالفة:

تناولت فيه – بصورة مختصرة – ملامح هذا المنهج وخصائصه وآراء بعض الباحثين فيه من العرب وغيرهم، ثم إيضاحه من خلال نماذج تطبيقية لبعض القراءات القرآنية المخالفة.

المبحث الثاني: موقف المتأخرين والمعاصرين من منهج النحاة البصريين:

عرضت فيه لثلاثة اتجاهات:

الأول: اتجاه المدافعين عنهم، المنحازين لهم فى كل ما ذهبوا إليه.

الثانى: اتجاه المهاجمين لهم، الناقمين على فعلهم، الغيورين على لغة القرآن وفصاحته وإعجازه.

الثالث: اتجاه المتوسطين بين هؤلاء وأولائك.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التى اشتمل عليها البحث.

قائمة المصادر والمراجع التى اعتمدت عليها مادة البحث.

وأود أن ألفت القاري الكريم إلى أمرين ؛ الأول أن البحث قد اشتمل على قدر ليس بالقليل من النُّقُول عن العلماء والباحثين، ذلك لأن فكرة البحث وعنوانه اقتضيا هذا، فلا يكن ذلك داعيا إلى التقليل من جهد الباحث، والأمر الآخر أن صفحات هذا البحث كان يمكن أن تكون أضعاف ما هي عليه الآن، غير أن قواعد النشر وضوابطه المعمول بها في هذه الآونة تشترط الإيجاز، وأحسب أن هذا الإيجاز قد تحقق – بحمد الله – ولكنه الإيجاز الوافي غير المُخِل.

وبعد ،،، فأسأل الله سبحانه وتعالى القبول والتوفيق،
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول: منهج النحاة البصريين في التعامل مع القراءات القرآنية المخالفة:

القرآن الكريم أوثق النصوص اللغوية على الإطلاق ؛ فإنه لم يَلْقَ نص لغوى – شعرًا كان أم نثرًا – ما لقيه القرآن من الضبط والتوثيق والتحرِّى، ولذلك كان من البدهي أن يُعدّ أحد المصادر الأساسية التى اعتمد عليها اللغويون والنحويون فى تقرير متن اللغة وصياغة قوانينها وأحكامها، وهذا ما أكده السيوطى بقوله:

" كل ما ورد أنه قُرئ به من القرآن جاز الاحتجاج به، سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا " [١]، وهذا يعنى أن لغة القرآن ينبغى الأخذ بها والاعتماد عليها فى صياغة الأحكام النحوية.

غير أن نظرة النحويين خاصة المتقدّمين من البصريين – ومن سار على طريقتهم – للنص القرآنى لم تكن على هذه الدرجة من التسليم والإذعان للتراكيب القرآنية كافّة ؛ إذ إنَّ فريقا كبيرا منهم توقفوا إزاء بعض القراءات التى تعارضت مع قواعدهم، تلك القواعد التى وضعوها اعتمادا على الكثير المطرد من لغة العرب شعرا ونثرا، وقد كان لهم طريقان بإزاء هذا التعارض:

<u>الأول: التأويل النحوى للنص القرآنى</u>

ويُقصَد بالتأويل النحوى " حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو " [٢]، ولهذا التأويل أوجه مختلفة من أهمها وأكثرها دورانا في حديثهم ما يأتي:

١- تقدير المحذوفات.

٢- القول بالتقديم والتأخير.

٣- التصرُّف فى دلالة الألفاظ ؛ كالقول بالحمل على المعنى أو التضمين أو التَّوهُّم.

٤- الحمل على لغة من لغات العرب.

الثاني: ترك التأويل ورفض القراءة:

وهو وصف التركيب القرآنى بوصف يدل على الرفض والاستبعاد إذا لم يجدوا معه سبيلا للتأويل ؛ كالقول بالشذوذ، أو الوصف باللحن أو القبح أو الغلط أو الرداءة وهى ألفاظ يدل ظاهرها على رفضهم هذه القراءات واستبعادها من الاستعمال اللغوى العربى الصحيح.

ويري بعض الباحثين أن هذا الموقف المتشدد والمتعنّت من هؤلاء النحاة ربما نبع من فكرة طالما رسخت فى أذهانهم وهى أن اللغة ينبغى أن تسير فى طريق واحد وأن تجرى دائما منطقية[٣]، ولكن الأمر ليس بهذه الصورة الجامدة، فإن المنطق ليس هو الشىء الوحيد الذى تخضع له اللغات.

هذا وقد أشار غير واحد من الباحثين إلى موقف هؤلاء النحاة فى سياقات مختلفة ؛ ومن هؤلاء الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة حيث أفرد في كتابه جزءا خاصا عن تلحين القراء، وقد استهل الكلام فيه بقوله: "ويؤسفنى أن أقول: إن كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها قد تضمنت نصوصا كثيرة فى الطعن على الأئمة القرّاء الذين تواترت قراءاتهم فى السبع، والذين ارتضت الأمة الإسلامية قراءاتهم فركنوا إليها وعوّلوا عليها " [٤]. ثم ذكر السبب الذى اعتمد عليه النحاة فى تلحين القراء وهو قواعدهم النحوية، إذ منعوا من جواز أمور معينة، فلحنوا ما جاء عليها من القراءات، ثم أتبع ذلك بالرد على النحويين وغيرهم من الذين لحنوا القُّراء، وذكر نصيب كل قارئ من القراء السبعة من

تلحين قراءته، ثم ختم الموضوع بالطوائف التى لحّنت القراء من الصحابة والتابعيين، والنحويين القراء، والنحويين، والمفسرين، ومصنفى القراءات [٥].

كذلك ناقش الدكتور أحمد مكى الأنصارى هذه الفكرة، حين أورد ما عارضه سيبويه في كتابه من الآيات والقراءات، وقسَّم هذه المعارضات قسمين:

الأول : المعارضات الصريحة.

والثاني: المعارضات الخفية.

وحاول تنزيه تلك القراءات مما وصفها به سيبويه من ضعف أو قبح أو رداءة، وذلك بتخريجها على وجوه صحيحة فى اللغة اعتمد فيها على كتب إعراب القرآن وكتب النحو [٦].

كما تحدث الدكتور محمد سالم محيسن أيضا عن هذا الأمر ولكنه بالغ مبالغة شديدة حين وصف سيبويه بعدم المعرفة بالقراءات القرآنية، وبأنه لم يكن حافظا للقرآن، وبأنه هو المسؤول الأول عن فتح هذا الباب – يعنى تلحين القراء – والذى ترتب عليه نشأة الخلاف بين القراء والنحاة، والذى كان ينبغى على العلماء الذين أتوا بعده ألا يقعوا فيما وقع هو فيه، وأن يردوا الأمور إلى نصابها، لأن العربية هى التى ينبغى أن تتبع القرآن [٧].

غير أن الدكتور شوقى ضيف نفى وجود نصوص صريحة فى " الكتاب " تشهد لهذه التهمة الكبيرة – على حد قوله – وأكد أن بصريى القرن الثالث هم الذين طعنوا فى بعض القراءات، ومع ذلك فهى أمثلة قليلة لا يصح أن تتخذ منها ظاهرة ولا خاصية عامة [٨].

وهذا نفسه ما أقرّته الدكتورة خديجة الحديثى حين قالت إن:

" سيبويه شيخ النحاة البصريين الذين كانوا يخضعون القراءات لأقيستهم وإجماعهم وأصولهم المعتمدة لم يعب قارئا ولم يخطئ قراءة " (٩).

ويبدو أن فكرة تلحين القراءات هذه قد وقعت موقع القبول من هوى بعض المستشرقين الذين يبحثون عن أية ثغرة ينفذون منها إلى التشكيك فى صحة النص القرآنى وتواتر قراءاته ؛ فهذا (يوهان فك) يستعمل هذه الفكرة القديمة ليشير إلى أن القراءات القرآنية كانت من صنع القراء أنفسهم رغبة منهم فى تصحيح متن القرآن – على حد قوله الخاطئ – قال:

" وقد فسح القارئ اللغوى المشهور أيضا أبو عمرو بن العلاء (ت حوالى ١٥٤هـ) مجالاً فى نقده للنظر فى القواعد، ولم يتورع عن تصحيح متن القرآن، فقد غيّر فى آية (٦٣) من سورة طه: إنْ (أو إنّ) هذان إلى إنَّ هذين، ورتب ترتيبا نحويا سليما فى تغييره آية (١٠) من سورة المنافقين (وأكُنْ) بالجزم إلى (وأكونَ) بالفتح، بل حتى الظاهرة الصوتية المحضة كالانتقال من الواو المضمومة إلى الهمزة المضمومة لم يُرد أن يعتدها فقرأ (وُقِّتت) بدلا من (أُقّتت)، وإذا كان يجترئ على مثل هذا التغيير فى صلب الكتاب الكريم فهو أجدر ألا يتراجع نقده بالضرورة إزاء نصوص الشعر" (١٠).

والحقيقة أن أبا عمرو لم يصحح متن القرآن ولم يغير فيه كما زعم (يوهان فك)، وإنما كل ما نسبه إليه قراءات رواها عن الثقات المحققين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن ما قاله هو الزيف والهوى والانحراف عن الفكر الصحيح.

أمثلة توضح منهج النحاة البصريين في تعاملهم مع القراءات المتعارضة مع قواعدهم:

فيما يلى ثلاثة أمثلة من القراءات التى ورد فيها التعارض مع قواعد النحاة، والتى يبدو فيها كلا الطريقين اللذين سبقت الإشارة إليهما ؛ وهما رفض القراءة وإنكارها وتلحين من قرأ بها، أو التأويل النحوي لها بأية وسيلة من وسائل التأويل.

قوله تعالى: (وَاتَّقُواْ اللّهَ الّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ) (١١).

بجر (الأرحام) وهي قراءة حمزة (١٢)، وهذا يقتضى عطف (الأرحام) على الضمير المجرور فى (به) وهو ما يمنعه جمهور النحاة، لأنهم لا يجيزون عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ؛ يقول ابن يعيش:

" وأما إذا كان الضمير مخفوضاً لم يجز العطف عليه إلا بإعادة الخافض، لو قلت مررت بك وزيدٍ، أو به وخالدٍ لم يجز حتى تعيد الخافض فتقول مررت بك وبزيد وبه وبخالد ... " (١٣).

ومن ثم تكون هذه القراءة متعارضة مع القاعدة النحوية على مذهب الجمهور، وهى قراءة مقبولة قياسية على مذهب الكوفيين(١٤) وابن مالك(١٥) وأبى حيان(١٦)، لأنهم لا يشترطون إعادة الجار مع المجرور فى حالة العطف على الضمير المجرور بالاسم الظاهر.

أما جمهور النحاة فمنهم من رفض القراءة وحكم عليها باللحن، ومنهم من التمس لها وجها من وجوه العربية حتى تكون مقبولة.

فمن الفريق الأول الفرّاء ؛ إذ يقول: " وفيه قُبْح لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كنى عنه " (١٧).

والمبرد ؛ إذ يقول: " وقرأ حمزة الذى تساءلون به والأرحام بالجر، وهذا ممالا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه الشاعر" (١٨).

والزجاج ؛ إذ يقول: " القراءة الجيدة نصب الأرحام، المعنى: اتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأما الجر فخطأ فى العربية لا يجوز إلا فى اضطرار شعر وخطأ أيضا فى أمر الدين عظيم لأن النبى ﷺ قال: لا تحلفوا بآبائكم، فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا " (١٩).

وأما الفريق الآخر فذكروا فى الآية قولين:

القول الأول: أن الأرحام مجرور على إضمار الباء، والتقدير تساءلون به وبالأرحام وعلى ذلك فالأرحام مجرورة بحرف جر محذوف وهو رأى ابن خالويه(٢٠).

واحتج له بقول العجاج وقد سُئل: كيف تجُدكَ ؟ قال: خيرٍ عافاك الله، يريد بخيرٍ، فحذف الباء وأبقى عملها.

وهو أيضاً رأى ابن جنى الذى دافع عن هذه القراءة ونفى عنها ما اتهمت به من الخطأ أو القبح أو الضعف(٢١).

ونقل هذا الوجه ابن الأنبارى(٢٢) ومثل له بقول الشاعر:

وما بينها والكعب غوطُ نفانف(٢٣).

وبقول الآخر:

أكلَّ امرئ تحسبين امرأ ونارٍ توقد بالليل ناراً(٢٤)

وقال: " أراد فى الأول بينها وبين الكعب فحذف بين لدلالة الأولى عليها، وأراد فى الثانى وكلَّ نارٍ فحذف كلَّ للسبب نفسه " [٢٥] وممن نقله أيضاً أبو حيان[٢٦].

القول الثانى: أن الواو حرف جر للقسم، والأرحام مجرور به. حكى هذا القول أبو جعفر النحاس[٢٧]، وذكره بن الأنبارى[٢٨] والعكبرى[٢٩] وأبو حيان[٣٠] وضعفه النحاس والعكبرى لأن الأخبار وردت بالنهى عن الحلف بغير الله.

ويمكن أن يقال هذا أيضا فى الوجه الأول لأن التقدير فيه واتقوا الله الذى تحلفون به وبالأرحام، فيكون الأرحام مما يقسم به وهو منهى عنه فإذا قال قائل:فإن التقدير وبرب الأرحام فحذف (رب) وأقيم (الأرحام) مقامه على إقامة المضاف إليه مقام المضاف، أقول: ردّ هذا أيضا العكبرى لأن ما قبله أغنى عنه وهو قوله: (اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ)، فلا فائدة من القسم برب الأرحام بعده[٣١].

قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ زَيّنَ لِكَثِيرٍ مّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ) [٣٢]

ببناء الفعل لغير الفاعل، وإضافة المصدر إلى فاعله، والفصل بينهما بالمفعول. وهى قراءة ابن عامر[٣٣].

وقد لاقت هذه القراءة هجوما شديدا من النحاة، وخاصة البصريين ومن تابعهم، وذلك أنها تعارضت مع أحد الأصول المقررة فى قواعدهم وهو عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، فقد ذهب جمهور النحاة إلى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف

والجار والمجرور غير جائز لا فى الاختيار ولا فى ضرورة الشعر، وعللوا ذلك بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشىء الواحد فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور لأنه يتوسع فيهما مالا يتوسع فى غيرهما، فبقى المضاف والمضاف إليه فيما سواهما على مقتضى الأصل.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن الفصل بغير الظرف والجار والمجرور جائز فى ضرورة الشعر فقط(٣٤).

وفى رفض هذه القراءة يقول أبو جعفر النحاس: " فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز فى كلام ولا شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه فى الشعر بالظرف لأنه لا يفصل، فأما فى الأسماء غير الظرف فلحن " (٣٥).

ويقول مكى أيضا: " وهذه فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه، لأنه يجوز مثل هذا التفريق فى الشعر، وأكثر ما يجوز فى الشعر مع الظروف لاتساعهم فى الظروف، وهو فى المفعول به فى الشعر بعيد فإجازته فى القرآن أبعد " (٣٦)

وكذلك نقل ابن الأنبارى الإجماع على ضعفها فقال: " وهذه القراءة ضعيفة فى القياس بالإجماع " (٣٧) وقد نص على ضعف هذه القراءة غير هؤلاء من المفسرين والمعربين (٣٨).

وفى مقابل هذا الهجوم والرفض لقراءة ابن عامر نجد اتجاهين آخرين لقبول القراءة والدفاع عنها:

أحدهما: بتخريجها على وجه من الوجوه المعروفة فى اللغة.

والثانى: بتوسيع القاعدة النحوية لتشمل أيضا جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول مع الظرف والجار والمجرور فى الاختيار أي في النثر.

فمن الاتجاه الأول ما ذهب إليه صاحب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج من تخريج الآية على التقديم والتأخير قال: " والتقدير: قتل شركائهم أولادهم، فقدم المفعول على المضاف إليه " (٣٩).

ومن الاتجاه الثانى ما ذهب إليه ابن مالك من جواز الفصل بالمفعول أيضا فى حال السعة والاختيار ويتضح هذا فى قوله فى بيت الألفية:

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولاً أو ظرفاً أجز ولم يعب

فقد قال الأشمونى فى شرحه: " وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولا أو ظرفا، والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز فى السعة خلافا للبصريين فى تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقا " (٤٠) وجعل من ذلك قراءة ابن عامر هذه وقول الشاعر:

فسقناهم سوق البغاث الأجادل(٤١).

وقول الشاعر: فداسهم دوس الحصيد الدائس (٤٢)

وقول الشاعر: فزججتها بمزجة زج القلوص أبى مزاده(٤٣)

هذا وقد ذهب إلى جوازه أيضا أبو حيان وأنه الصحيح قال: " لوجودها فى هذه القراءة المتواترة، المنسوبة إلى العربى الصريح المحض ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن فى لسان العرب ولوجودها أيضا فى لسان العرب فى عدة أبيات ذكرناها فى كتابنا منهج السالك من تأليفنا"(٤٤).

ثم تعقَّب الزمخشرى فى إنكاره للقراءة ورفضه لها[٤٥]، مكررا ما قاله آنفا ومدافعا عن القراء فقال:" وأعجب لعربى ضعيف فى النحو يرد على عربى صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها فى لسان العرب فى غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم"[٤٦].

قوله تعالى: (إِنَّ هذَانِ لَسَاحِرانِ...)[٤٧]

بتشديد نون (إن) و (هذان) بالألف، وهى قراءة حمزة والكسائى وابن عامر[٤٨] وكانت القاعدة النحوية تقتضى (إنَّ هذين) بالياء لأن (إن) تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وقد قرأ بالياء أحد القراء السبعة وهو أبو عمرو ابن العلاء[٤٩]، وعلى ذلك فهذه القراءة معارضة لقواعد النحاة، وقد نص على هذا التعارض غير واحد من العلماء كالزجاج[٥٠] وابن الحاجب[٥١] وابن هشام[٥٢]، كما حكى الفراء أنها لحن، وروى بسند عن عائشة أنها سئلت عنها مع آيتين غيرها فقالت إنها خطأ من الكاتب[٥٣].

وقد تعددت أقوال العلماء فى تخريج هذه القراءة وذلك على النحو التالى:

القول الأول:

أنها على لغة من يلزمون المثنى الألف فى جميع أحواله رفعا ونصبا وجرا. قاله الفراء[٥٤] وهو ما ذهب إليه الأخفش[٥٥] وابن فارس[٥٦] ومكى[٥٧] وابن الأنبارى[٥٨]، واختاره ابن الحاجب[٥٩] وابن مالك[٦٠] وأبو حيان[٦١].

ونقله ابن قتيبة[٦٢] والزجاج[٦٣] والنحاس[٦٤] والباقلانى[٦٥] والعكبرى[٦٦] وابن هشام[٦٧]، وضعفه ابن خالويه معللا ذلك بأنها لغة شاذة لا تدخل فى القرآن[٦٨] وقد اختلف العلماء فى نسبة هذه اللغة إلى أصحابها على أقوال:

أحدها: أنها لغة لبنى الحارث بن كعب وعليه جمهور العلماء، أبو زيد[٦٩] والكسائى[٧٠] والفراء[٧١] والأخفش[٧٢] وابن قتيبة[٧٣] وابن خالويه[٧٤] وابن فارس[٧٥] ومكى[٧٦] وابن الأنبارى[٧٧] وابن هشام[٧٨].

الثانى: أنها لغة لكنانة، وهو قول أبى الخطاب[٧٩] وابن هشام[٨٠].

الثالث: أنها لغة لخثعم وزبيد، وهو قول الكسائى[٨١] وابن هشام[٨٢].

الرابع : أنها لغة لبنى العنبر وبنى الهجيم ومراد وعذرة، قاله أبو حيان[٨٣] وقد استدل القائلون بهذا الوجه بالنثر والشعر.

أما النثر فمنه ما ذكره الفراء أنه سمع رجلاً من الأسد يحكى عن أصحاب هذه اللغة: هذا خط يدا أخى بعينه[٨٤]، ومنه أيضا ما ذكره الزجاج أنهم يقولون: ضربته بين أذناه، ومن يشترى منى الخفان[٨٥]، كل ذلك بالألف والقياس: خط (يدى) أخى، وبين (أذنيه) لأنهما مجروران بالإضافة، و(الخفين) لأنه مفعول به منصوب.

وأما الشعر فمنه قول الشاعر:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا فى المجد غايتاها[٨٦]

فقال: (وأبا أباها) والقياس (وأبا أبيها) لأنه مجرور بالإضافة: وقال (غايتاها) والقياس (غايتها) لأنه مفعول به منصوب.

وبناء على هذا القول تكون (هذان) منصوبة بفتحة مقدرة على الألف، وهو ما يعرب به المثنى فى هذه اللغة، إذ يعرب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر فهو فى ذلك كالاسم المقصور[٨٧].

القول الثانى:

أن (هذان) أصله " هذا "، زيدت عليه النون عند التثنية، وتركت الألف على حالها فى الرفع النصب والجر.

وهذا قول الفراء[٨٨]، ونقله عنه أيضا الزجاج[٨٩] والنحاس[٩٠] وقد أوضح الفراء هذا التخريج بقوله " كما قالت العرب " الذى " ثم زادوا نونا تدل على الجماع[٩١] فقالوا الذين فى رفعهم ونصبهم وخفضهم ... " [٩٢] ويترتب على ذلك أن تكون (هذان) كلمة مبنية على الكسر فى موضع نصب اسم إن.

القول الثالث:

أن اسم إن ضمير شأن محذوف، و (هذان) مبتدأ و (لساحران) خبره والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر (إن)، والتقدير: إنه هذان لساحران.

حكاه الزجاج[٩٣] والنحاس[٩٤] ومكى[٩٥] وابن الأنبارى[٩٦] والعكبرى[٩٧] وأبو حيان[٩٨] وابن هشام[٩٩]، ومثل له ابن هشام[١٠٠] بقول النبى ﷺ: " إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون، أي إنه....، " وبقول العرب " إن بك زيد مأخوذُ " أي إنه....

القول الرابع:

أن تكون (إن) بمعنى نعم، والتقدير: نعم هذان لساحران ويُعرب (هذان) مبتدأً و (لساحران) خبرا.

حكاه الزجاج[١٠١] والنحاس[١٠٢] وابن خالويه[١٠٣] ومكى[١٠٤] وابن الأنبارى[١٠٥] والعكبرى[١٠٦] و ابن الحاجب[١٠٧] وأبو حيان[١٠٨] وابن هشام[١٠٩]،

واستدل ابن الأنباري على ذلك بما رُوى من قول الزبير لمّا جاء إليه رجلٌ يستحمله فلم يحمله فقال له: لعن الله ناقةً حملتنى إليك، قال له الزبير: " إنَّ وراكبَها " أى نعم، ولعن راكبَها[١١٠] كما استدل عليه آخرون بالشعر ومنه قول الشاعر:

ويقلن شيبُ قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه[١١١]

أى: نعم، والهاء للسكت.

وضُعِّف هذان القولان – الثالث والرابع – من ثلاث جهات:

الجهة الأولــى: تخص بالثالث، وهى حذف ضمير الشأن بعد إنَّ، قالوا: وإنما يجىء ذلك فى الشعر[١١٢]، قال ابن الأنبارى[١١٣] كقول الشاعر:

إن من لام فى بنى بنت حسان ألمهُ وأعصه فى الخطوبِ[١١٤]

والتقدير إنه.

الجهة الثانية: وتخص بالرابع، وهى أنَّ (إنَّ) بمعنى(نعم) لم يثبت إلا شاذا[١١٥].

الجهة الثالثة: وهى مشتركة بين القولين.

أن دخول اللام فى خبر المبتدأ خاص بضرورة الشعر[١١٦]، قال مكى[١١٧] كقول الشاعر:

أم الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة[١١٨]

القول الخامس:

أن (هذان) لمَّا لم يظهر فى واحده وجمعه إعراب أجريت التثنية على ذلك، فأتى بالألف على كل حال، قاله مكى[١١٩]، وابن الأنبارى[١٢٠] وحكى نحوه أبو جعفر النحاس عن ابن كيسان[١٢١]، كما حكى ابن هشام قولاً قريباً منه وعزا

اختياره إلى ابن تيمية[١٢٢] وعلى هذا القول تكون (هذان) مبنية وهى فى محل نصب اسم (إن).

القول السادس:

أنه لما ثنى (هذا) اجتمع ألفان: ألف (هذا) وألف التثنية فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين، فمن قدر المحذوف ألف (هذا) والباقية ألف التثنية قلبها فى الجر والنصب، ومن قدر العكس لم يغير الألف عن لفظها.

قال ذلك ابن هشام[١٢٣]، وعلى ذلك تكون الألف المحذوفة هى ألف التثنية والباقية هى ألف هذا. وعلى ذلك أيضا تكون (هذان) مبنية فى محل نصب اسم إنَّ كما هى فى القول السابق.

القول السابع:

أن (ها) من (هذان) ضمير القصة و (ذان) مبتدأ و (لساحران) خبره، وهو قول أبى زكريا يحيى بن على بن سلطان اليفرنى الملقب بجبل النحو[١٢٤] وضعف هذا التخريج لسببين:

أحدهما: أن ذلك كان يقتضى أن يكتب فى المصحف (إنها ذان لساحران) أما وقد كتبت (إن هذان لساحران) فإنه يلزم اعتبار(ها) جزءا من (هذان) ويكون حرف تنبيه[١٢٥] أى أن هذا القول يقتضى مخالفة خط المصحف[١٢٦].

والآخر: أن دخول اللام فى الخبر ضعيف[١٢٧] وقد سبق ذكر هذا القولين الثالث والرابع.

القول الثامن:

أن (هذان) مبنى لدلالته على معنى الإشارة فجاء فى الرفع والنصب والجر على حال واحدة، قاله ابن الحاجب[١٢٨] وقال: " ومما يقويها أن اختلاف الصيغ فى اللغة الأخرى ليست إعراباً فى التحقيق لوجود علة البناء من غير معارض، لأن العلة فى بناء هذا وهؤلاء كونها اسم إشارة وهذا كذلك " [١٢٩]

ومعنى هذا الكلام أن هذين وهاتين ليست الياء فيهما دالة على الإعراب وإنما هى أيضا كلمتان مبنيتان كـ (هذان)، وقد نقل هذا القول ابن هشام[١٣٠].

ولعل هذه الأمثلة الثلاثة – وغيرها كثير – مما وقع فيه التعارض بين التركيب القرآني والقواعد النحوية، وما رأيناه فيها من عبارات الرفض والإنكار والتلحين، والأقوال النحوية والوجوه الإعرابية، والاحتجاج بالشواهد الشعرية والنثرية، وكذلك مظاهر التأويل المختلفة، لعل هذا يكشف لنا منهج هؤلاء النحاة المتشدد إزاء هذه القواعد، وحرصهم على اطرادها بأية طريقة كانت.

******

المبحث الثاني: موقف المتأخرين والمعاصرين من منهج النحاة البصريين

وقد أثار منهج هؤلاء النحاةِ البصريين – ومن وافقهم– طوائف مختلفة من علماءَ العربية الذين جاءوا بعدهم، ولعلنا نستطيع أن نجمل هذا الموقف فى ثلاثة اتجاهات:

الأول: اتجاه المدافعين عنهم، المنحازين لهم فى كل ما ذهبوا إليه.

الثانى: اتجاه المهاجمين لهم، الناقمين على فعلهم، الغيورين على لغة القرآن وفصاحته وإعجازه.

الثالث: اتجاه المتوسطين بين المدافعين والمهاجمين.

<u>أما الاتّجاه الأول</u> فيمثله غير واحد من العلماء، ولكن لكيلا يطول بنا الحديث نختار أحدهم ممّن بدا في حديثه هذا الاتجاه بصورة واضحة جدا، يبدو فيها كثير من التعصّب، وهو أبو إسحاق الشاطبى الذى نقل كلامه في هذه القضية صاحب المواهب الفتحية في علوم العربية حين ذكر تشددَ النحاة البصريين، ومنعَهم جوازَ تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر، وعدم استدلالهم بالآية الكريمة: (وما أرسلناك إلا كافة للناس)[١٣١] على جواز ذلك، وتأويلهم لها بما يتفق مع ما ذهبوا إليه، قال صاحب المواهب:

" قال الشاطبى: والصواب والله تعالى أعلم مَنْعُ النحاةِ لذلك، لأنهم لم يمنعوا الوجه القياسى إلا بعد استقراء كلام العرب، وأنهم لم يجوّزوا التقديم إلا فى الشعر، ولا يُجعل وحده مأخذ قياس، والآية الكريمة محتملة، ولا نظير لها فى ذاتها، فحينئذ جزموا بمنع سبق الحال لصاحبها المجرور وأوّلوا الآية الكريمة، إذ لم يجدوا لها نظيرا فى الكلام،ولم يثبت عندهم جواز التقديم فى لغة من اللغات، فالحق ما ذهبوا إليه " [١٣٢].

وهذا الكلام يدل دلالة قاطعة على تحيز الشاطبى لمذهب النحاة البصريين، ودفاعه عنه، والتماسه الأسباب الداعية لذلك، فقد منع هؤلاء النحاة جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر مع ورود ذلك فى ظاهر الآية السابقة، وأوّلوها كى تساير ما اتفقوا عليه، فلم يكتف الشاطبى بمتابعتهم فى هذا بل علل فعلهم بأن ورود التقديم مقصور على الشعر، والشعر ليس وحده مصدر القياس وبأن الآية لا نظير لها في الكلام، ولم يثبت عندهم جواز هذا التقديم فى لغة من اللغات فيعوَّل عليه.

كما أن الشاطبي لم يرتضِ مذهب ابن مالك فى قوله بجواز التقديم حين صرح بذلك فى بيت الألفية:

"وسَبْقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قد أَبَوا ولا أمنعُه فقد ورد

وعقب عليه قائلا:

" ومن عادة ابن مالك التعويل على اللفظة الواحدة تأتى فى القرآن ظاهرها جواز ما يمنعه النحاة، فيُعوِّل عليها فى الجواز ومخالفة الأئمة، وربما رجح ذلك بأبيات مشهورة، ومِثْلُ ذلك ليس بإنصاف، فإن القرآن قد يأتي بما لا يقاس عليه - وإن كان فصيحا وموجّها فى القياس - لقلته، فليس كل ما تكلمت به العرب يقاس عليه " (١٣٣).

إذن فقد أعلن الشاطبى صراحة أن في لغة القرآن ما لا يقاس عليه، وهو ما قال به النحاة البصريون في عدد غير قليل من القراءات المخالفة لأحكامهم.

وكأن الشاطبى قد شعر ببعض الحرج حين صرح بذلك، فأراد أن يخفف من وطأة هذا الرأى فقال: " وربما يظن مَنْ لم يطّلع على مقاصد النحاة أن قولهم " شاذ " أو " لا يقاس عليه " أو نحو ذلك ضعيف فى نفسه أو غير فصيح، وقد يقع مثل ذلك فى القرآن الكريم، فيشنّعون عليهم وهم أَوْلى بالتشنيع والتجهيل

والتقبيح، لأن النحويين لما استقرؤوا الكلام وجدوا كلام العرب على قسمين: قسم يسهل عليهم وجه القياس فيه، ولم يعارضه معارض لشهرته فى الاستعمال أو لكثرة النظائر فيه فأُعمل بإطلاق، علما بأن العرب كذلك تفعل فى قياسيّه، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس أو عارضه معارض لقلته وكثرة ما يخالفه، فمتى قالوا: شاذ، أو موقوف على السماع، أو نحو ذلك فمعناه أنا نتبع العرب فيما تكلمت به من ذلك، ولا نقيس عليه غيره، لا لأنه غير فصيح، بل لأنا نعلم أنها لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه، أى يغلب على الظن ذلك ونرى المعارض له أقوى وأشهر وأكثر فى الاستعمال " (١٣٤)

ونلاحظ فى النص السابق أن الشاطبى جعل مدار الأمر فى الأحكام النحوية على الكثرة والقلة ؛ فما كان كثيرا مطردا فى الكلام أقيمت عليه القواعد وأبيح فيه القياس، وما كان قليلا أو نادرا فى الكلام عُدَّ شاذاً أو سماعياً ومُنع القياس عليه، وهذا ما يؤكده هذا النص التالي المروى عن أبى عمرو بن العلاء: حيث حكى على بن محمد بن سليمان النوفلى قال:

سمعت أبى يقول لأبى عمرو بن العلاء: خبرنى عما وضعتَ مما سمّيته عربية، يدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال: لا. فقلت: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمى ما خالفنى لغات"(١٣٥).

فقد استعمل إذن أبو عمرو مصطلح الكثرة فى رده على السائل، ولكن ما مقدار هذه الكثرة التى يُعتمد عليها فى إباحة القياس، وأيضا ما مقدار تلك القلة التى يمتنع معها ؟!

والحقيقة أن مسألة الكثرة والقلة هذه تعرضت فى الدرس النحوى لكثير من الخلط والاضطراب وتفاوتت فيها الاجتهادات، " كما كانت سببا فى اختلاف

النحاة فى كثير من الأحيان ؛ يجيز هذا ما يمنعه سواه، إذ إن كثيرا من عبارات النحاة قد لا تُفهم إلا أن مدار القياس على الكثرة فقط أو الشيوع فى الاستعمال دون أى اعتبار آخر" (١٣٦).

لكن الأمر كما يبدو ليس على هذه الدرجة من الإطلاق ؛ فقد وضع النحويون فى الحسبان وجود المعارض أو عدمه، فإذا كان هذا الكثير أو الشائع معارضا بما هو أكثر منه شيوعا فلا يجوز القياس عليه، وأما إذا لم يوجد المعارض فالقياس جائز(١٣٧).

فمثلاً هم يقولون إن المصدر المنكّر يقع حالا بكثرة، ومع ذلك لا يجيزون فيه القياس، ويقصرون ما ورد من ذلك على السماع، أو يذهبون به مذهب التأويل والتقدير

قال الأشمونى فى شرح بيت ابن مالك:

ومصدرٌ منكرٌ حالاً يقع بكثرة كبغتةً زيدٌ طلع

مع كون المصدر المنكر يقع حالاً بكثرة هو عندهم مقصور على السماع(١٣٨)

وفى باب " أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها " يقول أيضا: " قال الشارح: مجيء فعيل بمعنى مفعول كثير فى لسان العرب وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع " (١٣٩).

فتبين من ذلك أن هذا الكثير فى الموضعين السابقين معارض بما هو أكثر منه وأشيع، ولذلك لم يُقس عليه، و اقتُصر فيه على السماع.

ويبدو أن اللغة العربية لم تكن بدعا من سائر اللغات فيما يتعلق بظاهرة القياس ؛ إذ إن كل لغة تحوى قدرا من الصيغ التى لا تخضع للقياس، والتى سماها (جوزيف فندريس) الصيغ القوية فى مقابل نوع آخر سماه الصيغ الضعيفة وهى التى تخضع للقياس، يقول(فندريس):

" فهناك صيغة تثبت أمام القياس، ومن أجل ذلك تسمى بالشاذة،إذ يحتوى نحو كل لغة من اللغات على قدر يزيد أو ينقص من الأسماء والأفعال الشاذة، وتسمى أيضا بالصيغ القوية فى مقابلة الصيغ الضعيفة أو العليلة التى تستسلم للتنظيم الذى يفرضه القياس، هذه الصيغ القوية تبقى خارج القاعدة ... " (١٤٠).

ولست الآن بصدد مناقشة قضية القياس فى الدرس النحوى، وإنما تعرضت لها فقط لاتصالها بموقف النحويين البصريين من القراءات التى خالفت قياسهم.

وأعود مرة ثانية لما كنت أتحدث عنه منذ قليل وهو اتجاه المدافعين عن البصريين فقد تبين بوضوح موقف الشاطبى المؤيد لمذهبهم، المدافع بشدة عما قاموا به إزاء بعض الآيات القرآنية، ويتضح أيضا فى النص التالى له حيث نفى أنه يُفهم من موقفهم أنهم يرمون الكلام العربى بالتضعيف ثم قال:

" حاشى لله ! كيف وهم الذين قاموا بغرض الذب عن كتاب الله عز وجل وعبارات الشريعة المطهرة وكلام نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، فهم أشد توقيرا لكلام العرب وأشد احتياطا عليه ممن يغمز عليهم ما هم براء منه، اللهم إلا أن يكون من العرب من بَعُد عن بحبوحة أوطانهم، وباين جمهرتهم، وقارب مكان العجم أو خالطهم، أو ما أشبه ذلك مما يخالف العرب فى بعض كلامها، وأنحاء عبارتها، فيقولون: لغة ضعيفة أو نحو ذلك، فهذا واجب أن يُعرف به، وهو من جملة حفظ الشريعة ومن الاحتياط لها، وإذا كان هذا قصدهم وعليه مدارهم فهم أحق أن تنسب إليهم المعرفة بلسان العرب " (١٤١).

كان هذا رأى أبى إسحاق الشاطبى وهو مثال واضح لأصحاب الاتجاه الأول المدافع عن النحويين البصريين.

******

أما الاتجاه الثانى أعني اتجاه المعارضين فقد مثله غير قليل من العلماء والباحثين ؛ كابن حزم، وفخر الدين الرازى، ومحمد الخضر حسين، وعباس حسن، هذا على سبيل المثال لا الحصر.

قال ابن حزم:

" ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطِرمّاح أو الشماخ أو لأعرابى أسدى أو سُلَمى أو تميمى أو من سائر أبناء العرب ... لفظا فى شعر أو نثر جعله فى اللغة وقطع به ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويحرفه عن موضعه، ويتحيل فى إحالته عما أوقعه الله عليه " (١٤٢).

وقال الرازى:

" إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيرا ما نرى النحويين متحيرين فى تقرير الألفاظ الواردة فى القرآن، فإذا استشهدوا فى تقريره ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحته كان أولى" (١٤٣).

ولاشك أن النصين السابقين يحملان الكثير من الانتقاد لمذهب النحاة البصريين، وإنكار مذهبهم فى تأويل الآيات القرآنية حتى تتفق مع أحكامهم القياسية، ويعبران أيضا عن مدى الاعتزاز بلغة القرآن التى كان ينبغى أن تكون هى الأصل والأساس فى تقرير الألفاظ ووضع الأحكام النحوية للغة، وفيهما أيضا الاستنكار لتقديم الاستشهاد بالشعر على الاستشهاد بالقرآن، وذلك على الرغم من الفرق الشاسع بينهما فى التوثيق والضبط.

وقال محمد الخضر حسين الذى ساير رأيُه رأىَ ابن حزم والرازى:

" وأفضل ما يحتج به فى تقرير أصول اللغة القرآن الكريم ؛ فإنه نزل بلسان عربى مبين، ولا يمترى أحد فى أنه بالغ فى الفصاحة وحسن البيان الذروة التى ليس بعدها مرتقى، فنأخذ بالقياس على ما وردت عليه كلمه وآياته من أحكام لفظية، ولا فرق عندنا بين ما وافق الاستعمال الجارى فيما وصل إلينا من شعر العرب ومنثورهم وما جاء على وجه انفرد به، ولا نتبع سبيل من يحيدون عن ظاهره، ويذهبون به مذهب التأويل ليوافق آراءهم النحوية" (١٤٤).

وهكذا يقرر محمد الخضر حسين رأيه فى هدوء ودون انفعال أو اتهام، بعكس ما قام به عباس حسن وهو ثانى المحدثين من أصحاب هذا الاتجاه ؛ فقد هاجم البصريين ومذهبهم هجوما عنيفا، وانتقد تشددهم فى الأحكام أشد الانتقاد، وكل من يطالع ما كتبه فى هذا الموضوع يحس بهذه النبرة العالية الحادة، استمع إليه مثلاً وهو يقول: "تشدد البصريون وضّيقوا، واعتقدوا أن سلامة اللغة والدين فى هذا وكان من جرّاء تشددهم أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة كثيرة تخالف مذهبهم وتهدم قواعدهم، فماذا يفعلون ؟! لجأوا إلى التأويل المصنوع والتكلف المفسد، والوصف بالقلة ونحوها، فقلّ أن تجد قاعدة من قواعدهم سالمة من هذا البلاء، تراهم يذكرون القاعدة ويتبعونها أمثلة خارجة عليها مخالفة لها، يتناولونها بالتأويل النافر والتمحل البعيد كى تساير قاعدتهم وتساوق مذهبهم، وكأن القاعدة هى الأصل والكلام العربى هو الفرع، فإن أعوزهم التأويل والتمحل أسعفهم الحكم بالقلة أو الندرة أو الشذوذ أو ما شاءوا من أسماء كهذه يقضون بها على كل ما يخالف ضوابطهم وأحكامهم " (١٤٥).

وهذا الكلام انتقاد لمذهبهم بعامة دون التعرض للكلام عن القرآن، فإذا ما انتقل إلى موقفهم من الآيات التى خالفت قياسهم كانت النبرة الانفعالية أكثر حدة، يقول:

" ولم يتورعوا – هم وبعض الكوفيين – أن يطبقوا قانونهم أحيانا على آيات من القرآن الكريم كما طبقوه على غيره، وهذه جرأة منقطعة النظير ونهاية الجمود على الرأى الخاطئ " (١٤٦).

ثم ساق بعض الأمثلة من الآيات القرآنية التى خالفت قياسهم واضطروا معها إلى التأويل، ثم تساءل متعجبا مستنكرا: " فأى كلام هذا ؟! إن سلامة المنطق ورجاحة العقل تأبى مسايرتهم فيما يتوهمون، هؤلاء علماء العربية وثقاتها يقررون فى إجماع رائع أن القرآن أفصح كلام عربى، وأنه فى المكانة العليا من البلاغة، فكيف يتفق هذا مع التأويل والتمحل والتقدير ؟! أيكون فى أعلى المنازل البلاغية ويحرِّم البصريون – ومن شابههم فى التأويل – محاكاةَ كثير من أساليبه وتراكيبه لأنها لا تطابق قواعدهم النحوية ؟! (١٤٧).

ونتيجة لذلك يجد أننا – أصحاب العربية – واقعين بين اختيارين:

" إما الثبات على دعوانا فصاحة القرآن التى لا تدانيها فصاحة، وبلاغته التى لا تسمو إليها بلاغة، فتكون محاكاته فخرا ومحمدة، ولا تجرؤ القواعد البصرية ولا غيرها أن تمد إليه سلطانها بالتأويل والتمحل، بل يجب أن تسايره وتنضوى تحته وتخضع له، وإما أن ننزل عن تلك الدعوى لنخضع لسلطان القواعد، ونعلن ولاءنا لها، ولو خالفت القرآن وفصيح الكلام العربى" (١٤٨).

ثم ينتهى فى هذه القضية إلى أن " القرآن فوق مستوى التأويلات وأن فيصل الرأى فيه هو صحة الاستشهاد النحوى والبلاغى بظاهره، من غير نظر إلى قلة أو كثرة ... وإذا كان الكوفيون يعوّلون على الشاهد الواحد أو الشاهدين مما سمع

من العرب، فتعويلهم على ما ورد فى القرآن أحقٌّ وأولى وليس مقبولاً منهم ولا من غيرهم أن يلجأوا فيه إلى التأويل، وإن كانوا فى هذا أخف من إخوانهم البصريين " (١٤٩).

وهذا الرأى هو ما مالت إليه الدكتورة عائشة عبد الرحمن، حين قالت: "وقد قلت وأقول: ما يجوز أن يُعرض البيان الأعلى على قواعد النحاة وأنه الأصل والحجة " (١٥٠).

وهو أيضا – على ما يبدو – ما ذهب إليه الدكتور أحمد مكى الأنصارى حتى إنه دعا إلى ما سمَّاه " النحو القرآنى "، معلّلاً ذلك بأن القرآن ينبغى أن يكون هو الأساس فى بناء الصرح النحوى، وأنه ينبغى أن توضع القواعد على أساس الشواهد الواردة فيه أولاً، ثم يأتى بعد ذلك الاستشهاد بالشعر العربى (١٥١).

******

أما الاتجاه الثالث فهو اتجاه وسَط غير منحاز لهولاء ولا أولئك، يبحث عن هدف واحد هو بيان الصواب والخطأ فى موقف هؤلاء العلماء، ثم يحاول أن يبحث عن منهج مناسب فى التعامل مع النص القرآنى بوصفه نصًا لغويًا عربيًا بلغ أعلى مراتب الفصاحة والبيان والإعجاز.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه، ومنهم د. طاهر حمّودة أن النحو العربى علم مثل كل العلوم، ومعروف أنه لكى يصاغ علم صياغة دقيقة لابد من توفر شرط مهم؛ هو اطراد قواعده، وأن تصبح كل قاعدة فيه أصلاً مضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا، ومن أجل أن يتم هذا الأمر لابد أن يُتغاضى عن بعض الجزئيات الخارجة عن هذا الاطّراد، وهذا عين ما قام به النحاة – وخاصة البصريين – حين وضعوا علم النحو، فجعلوا الأساس هو المطرد أو الشائع أو الكثير فوُضِعت عليه القواعد وأُجرىَ عليه القياس، وتغاضوا عما ورد من

الاستعمالات القليلة فلم يقيسوا عليه وجعلوه شاذا أو سماعيًّا، وقد يكون لديهم الحق فى هذا فيما يتعلق بالنصوص اللغوية غير القرآن بقراءاته المتواترة على الأقل ؛ " لأنهم إذا راعوا كل استعمال فى هذه النصوص اطرد أو لم يطرد فإن ذلك يؤدى إلى فوضى الأحكام وإلى كثرتها بحيث يمتنع أن تفى بالغرض الذى قامت من أجله " (١٥٢).

وهذا ما يبدو أيضا من كلام د. أحمد ياقوت، حيث يرى أنه قد يُلتمس لهؤلاء النحاة بعض العذر إزاء تشددهم الواضح مع الآيات التى خالفت قياسهم، وذلك إذا تبين أنهم لم يتبعوا منهجا وصفياً يقوم على وصف اللغة وظواهرها النحوية كما هى فى الواقع تماما كما ينادى بذلك علماء اللغة المحدثون، وإنما اتبعوا منهجا معياريا لا يكتفى بوصف الظواهر النحوية، بل يتجاوز ذلك إلى بيان الصواب والخطأ فى الاستعمال، ولذلك يرى أننا " لو افترضنا أن النحاة القدامى قد أخطؤوا، فإن الخطأ محصور فى اختيار المنهج، وليس فى تطبيقه ؛ إذ إنهم طبقوا هذا المنهج خير تطبيق فى الأغلب الأعم " (١٥٣)، ولكنه مع ذلك يرى " أن اختيارهم المنهج المعيارى لم يكن خطأ ولا بعدا عن الصواب، لماذا؟ لأن الدراسات النحوية – ويدخل تحتها الإعراب – قد ظهرت ثم نمت وترعرعت لحفظ اللغة وقواعدها من العبث والتوسع الخارج عن نطاق الفصحاء من العرب، ثم إن هذه الدراسات قد قامت بسبب اللحن، لاسيما اللحن فى قراءة القرآن ... فكان الغرض من هذه الدراسات تفادى اللحن عن القرآن الكريم وإبعاده، فأنّى للنحاة أن يضبطوا القواعد، ويضعوا الأصول ويضيقوا دائرة الضبط والتقعيد حتى يبعدوا اللحن لو أنهم اتبعوا المنهج الوصفى " (١٥٤).

ويرى د. طاهر حمودة أن المنهج المعيارى كان مناسبا لهذا الغرض، ولكنْ كان هناك تعسف فى تطبيقه ؛ فقد كان الواجب على النحاة أن يمعنوا النظر فى

القرآن الكريم وقراءاته إضافة إلى الاستعمالات الفصيحة الأخرى، ثم يبنوا أحكامهم النحوية بحيث لا تُهدر كثيرا من الاستعمالات القرآنية وتجعلها مقصورة على ما ورد، وإنما تحاول هذه الأحكام – بقدر الإمكان – أن تجعل للاستعمال القرآنى مكانة فوق أى استعمال آخر ثم تبنى حكمها – ما أمكن – على أساس هذا الاعتبار " (١٥٥).

وعلى ذلك يرى الدكتور طاهر حمودة أنه لكى تحل هذه القضية فمن الممكن عمل استقراء جديد للاستعمالات القرآنية، وأن تقسم الأحكام النحوية بجانب ذلك قسمين:

الأول: أحكام غير مختلف فيها، وهى ضرورية فى اللغة ويؤدى الخروج عليها إلى الوقوع فى اللبس، وإلى فوضى الأحكام النحوية، وعدم وفائها بالغرض المقصود منها ؛ وذلك كرفع الفاعل، ونصب المفعول، ونصب اسم إنَّ، ورفع خبرها ... فهذه وأشباهها إذا ورد فى القرآن أو قراءاته ما يخالفها عُدَّ من المسموع الذى لا يقاس عليه، فلا يحق مثلاً أن نقيم قاعدة برفع اسم إنَّ لورود قراءة " إنَّ هذان لساحران " [طه: ٦٣] بتشديد النون ورفع (هذان) (وساحران).

الثانى: أحكام مختلف عليها بين النحاة وهى غير ضرورية، ولا تؤدى مخالفتها إلى وقوع اللبس فى فهم المعنى، فهذه الأحكام إذا وردت آيات أو قراءات تخالفها فلا بأس فى أن تجعل هذه الآيات أو القراءات أساسا لأحكام جديدة، أو تلغى بها الأحكام السابقة، لأن فى ذلك توسعة لطرائق القول فى اللغة وتيسيرا على الناطقين بها، فلا داعى لاشتراط البصريين عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه لورود القراءة الصحيحة بجوازه، وهى قراءة عبد الله بن عامر لقوله تعالى (وكذلك زُين لكثير من المشركين قَتْلُ أولادهم شركائهم) [الأنعام: ١٣٧] ببناء الفعل (زين) لغير الفاعل، ونصب (أولادهم) وجر

(شركائهم)' ولا داعى أيضا لاشتراطهم إعادة الجار مع المعطوف الظاهر فى حالة العطف على الضمير المجرور، لورود القراءة الصحيحة بضده، وهى قراءة حمزة لقوله تعالى: (واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام) [النساء: ١]، فليس تجويز القياس فى مثل ذلك مما يوقع فى اللبس، بل هو مما يوسع اللغة ويزيد طرائق التعبير فيها، ويفتح سبل التعبير أمام أبنائها(١٥٦).

وأحسب أن هذا الاتجاه هو الأَوْلى بالتأييد والقبول ؛ لأنه اتجاه متعقّل ينظر إلى القضية نظرة شاملة فلا يغمط هؤلاء النحاة حقهم فيما قدّموا من فكر نحوي رائع، ولا يدعو إلى فتح باب الجواز أو القياس على كل ما خالف قواعدهم.

فالقراءات المخالفة فيها ما يمكن تخريجه على وجه من وجوه التأويل الجائز دون تكلف أو تعسُّف، ودون وصف باللحن أو القُبْح أو الضَّعف أو الرداءة كما سبق أن بيّنا، وفيها ما يمكن أن يكون وجها آخر جائزا بجانب الوجه القياسي الذي وضعه البصريون، وهو من أهم ما نراه في المنهج النحوى الكوفي، الذي يهتم بعدم إغفال الشواهد والاعتداد بها كثيرا في أحكامه النحوية، وكتب النحو مليئة بهذا.

وإن النماذج الثلاثة التى اخترتها من القراءات القرآنية تثبت هذا الكلام، فإذا نظرنا إلى قراءة (إنَّ هذان لساحران) أمكننا أن نقبلها ونخرّجها على لغة من يلزمون المثنى الألف في جميع أحواله، وهو وجه يسير بعيد عن التكلّف أو التعسّف الذى رأيناه في بقية الوجوه الإعرابية. ولا نستطيع القول باستنباط حكم قياسي جديد يبيح رفع اسم إنَّ.

وفي المقابل إذا عدنا إلى قراءة (واتقوا اللهَ الذي تساءلون به والأرحامِ)، وقراءة (وكذلك زُين لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائِهم) فإنه لا ضرر أن يؤخَذ منهما حكمان جديدان يجيزان "عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجر"، و"الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور"، وذلك لورود الشواهد الأخرى المؤيدة لهذا كما سبق بيانه في موضعه.

******

الخاتمة

عرضت فيما سبق لمنهج النحاة البصريين في التعامل مع القراءات المخالفة، وموقف المتأخرين والمعاصرين منه، ويمكن إجمال أهم النتائج فيما يلي:

١. أن المنهج النحوي البصري منهج متميز وفريد في تاريخ الفكر اللغوي العربية، وإن اتصف بالتشدد في كثير من الأحيان.

٢. أن القواعد النحوية التى وضعها أصحاب هذا المنهج بُنِيَت على الكثير المُطّرِد من كلام العرب، ولذلك تشددوا مع كل ما خالفها وإن كان نصًّا من النصوص القرآنية.

٣. أن النحويين البصريين كان لهم طريقان للتعامل مع هذه النصوص المخالفة ؛ أحدهما الرفض والإنكار والوصف باللحن، والآخر التأويل النحوي لها بما يجعلها تتفق مع قواعدهم.

٤. استثمر بعض المستشرقين هذه القراءات المخالفة، فادعى أنها من صنع أصحابها، ليشكك في لغة القرآن وحُجّيته، وقد بيّنا أن ذلك ليس صحيحا، وإنما هو بسبب الهوى وتزييف الحقائق.

٥. كان للنحاة المتأخرين والمعاصرين موقف من منهج النحاة البصريين في تعاملهم مع القراءات المخالفة، وقد استطعت أن أحصره في ثلاثة اتجاهات:

الأول: اتجاه المدافعين عنهم، المنحازين لهم فى كل ما ذهبوا إليه.

الثانى: اتجاه المهاجمين لهم، الناقمين على فعلهم، الغيورين على لغة القرآن وفصاحته وإعجازه.

الثالث: اتجاه المتوسطين بين هؤلاء وأولائك.

٦. رأيت أن الاتجاه الثالث هو الاتجاه الأوْلَى بالقبول والتأييد لأنه اتجاه متعقّل ينظر إلى القضية نظرة شاملة فلا يغمط هؤلاء النحاة حقهم فيما قدّموا من فكر نحوي رائع، ولا يدعو إلى فتح باب الجواز أو القياس على كل ما خالف قواعدهم، ودلّلت على ذلك بأدلة من القراءات المخالفة.

والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع

أحمد سليمان ياقوت (دكتور)

- ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القران الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٤، د.ط.

أحمد مكى الأنصارى (دكتور)

- سيبويه والقراءات، دار المعارف بمصر ١٩٧٢، د.ط.

الأشمونى (نور الدين على بن محمد، ت سنة ٩٠٠ هـ)

- شرح ألفية ابن مالك المسمى بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، مطبوع مع حاشية الصبان وشرح الشواهد للعينى، مطبعة عيسى البابى الحلبى، القاهرة، د. ط، د.ت

ابن الانبارى(كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد،المتوفى سنة ٥٧٧هـ)

- الإنصاف فى مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية لبنان د.ط ١٩٨٧
- البيان فى غريب إعراب القرآن، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه ومراجعه: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر (دار الكاتب العربى)، القاهرة ١٩٦٩، د. ط

البغدادى (عبد القادر بن عمر، المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ)

- خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجى، القاهرة ط الثالثة ١٩٨٩.

الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر، المتوفى سنة ٢٥٥ هـ)

– الحيوان، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل ودار الفكر، بيروت، ط. الأولى ١٩٨٨.

ابن الجزرى(أبو الخير محمد بن محمد الدمشقى، ت سنة ٨٣٣ هـ)

– النشر فى القراءات العشر، تحقيق: د. محمد سالم محيسن، مكتبة القاهرة د. ط، د. ت.

ابن جنى (أبو الفتح عثمان، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ)

– الخصائص، تحقيق: محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط الثالثة ١٩٨٨.

ابن الحاجب (أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبى بكر، المتوفى سنة ٦٤٦هـ)

– الأمالى النحوية (أمالى القران الكريم)، تحقيق: د. هادى حسن حمودى، مكتبة النهضة العربية – عالم الكتب، بيروت ط الأولى ١٩٨٥.

ابن حزم الظاهرى(أبو محمد على بن أحمد، ت سنة ٤٥٦ هـ)

– الفصل فى الملل والأهواء والنحل، تحقيق: د.محمد إبراهيم نصر و د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، د. ط، د. ت.

حمزة فتح الله

– المواهب الفتحية فى علوم العربية، المطبعة الأميرية، القاهرة ط. الأولى ١٣١٢هـ.

أبو حيان الأندلسى (محمدبن يوسف الغرناطى، ت سنة ٧٤٥ هـ)

– تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود آخرين دار الكتب العلمية – بيروت، ط. الأولى ١٩٩٣.

خالد الأزهرى (زين الدين خالد بن عبد الله بن أبى بكر، المتوفى سنة ٩٠٥هـ)

٦- شرح التصريح على التوضيح، وبهامشه حاشية يس بن زيد الدين، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابى الحلبى وشركاه)، القاهرة. د. ط، د. ت.

ابن خالويه (أبو عبد الله بن الحسين بن أحمد، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ)

– إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مطبعة الخانجى، القاهرة، ط. الأولى ١٩٩٢.

ابن خلكان(أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد،ت سنة ٦٨١ هـ)

– وفيات الأعيان، تحقيق: د: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط. الأولى ١٩٧٠

خديجة الحديثى (دكتورة)

– دراسات فى كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات بالكويت، مكتبة غريب بالقاهرة، د. ط. د. ت.

الدانى (أبو عمرو عثمان بن سعيد، المتوفى سنة ٤٤٤ هـ):

– التيسير فى القراءات السبع، نشر أوتويرتزل – دار الكتب العلمية لبنان ط. الأولى ١٩٩٦.

الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السرى، المتوفى سنة ٣١١ هـ)

- إعراب القران المنسوب إلى الزجاج، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٩٦٣، د.ط.
- معانى القران وإعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبى، عالم الكتب – بيروت،
ط الأولى ١٩٨٨.

الزمخشرى (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ)

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، دار المعرفة، بيروت، د. ط. د.ت

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المتوفى سنة ١٨٠ هـ).

٢٢- الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية بيروت، والخانجى . القاهرة ط. الثالثة ١٩٨٨

السيد أحمد عبد الغفار (دكتور)

- ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية د. ط. د. ت
- النص القرآنى بين التفسير والتأويل، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٩٦ د. ط.

السيوطى(جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر ت سنة ٩١١ هـ)

- الاقتراح فى علم أصول النحو، تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة ط. الأولى ١٩٧٦.

شوقى ضيف (دكتور)

- المدارس النحوية، دار المعارف بمصر، ط. الثانية، د.ت

الصيرفى (محمد بن موسى بن محمد أبو عبد الله الشافعى، المتوفى سنة ٧٩٠ هـ)

- نكت الانتصار لنقل القرآن للباقلانى، تحقيق: د. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٧١، د. ط.

طاهر سليمان حمودة (دكتور)

- القياس فى الدرس اللغوى، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية ١٩٩٢ د.ط

عباس حسن:

- اللغة والنحو، دار المعارف – القاهرة – الطبعة الثانية ١٩٧١.

عبد المجيد عابدين (دكتور)

- المدخل إلى دراسة النحو العربى على ضوء اللغات السامية دار الطباعة الحديثة، الإسكندرية، د. ط، د. ت.

ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمدانى المصرى، المتوفى سنة ٧٦٩ هـ)

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية لبنان ط. الرابعة عشرة ١٩٨٨

العكبرى (أبو البقاء عبد الله بن الحسين، المتوفى سنة ٦١٦ هـ)

- التبيان فى إعراب القرآن، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ط. الأولى ١٩٧٩.

العينى (بدر الدين محمود بن القاضى شهاب الدين أحمد بن موسى، المتوفى سنة ٨٥٥ هـ)

- المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية، مطبوع فى ذيل حاشية الصبان على شرح الأشمونى، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابى الحلبى وشركاه)، القاهرة، د. ط. د. ت.

ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المتوفى سنة ٣٩٥ هـ)

- الصاحبى فى فقه اللغة، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابى الحلبى، القاهرة د. ط. د. ت

الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ)

- معانى القرآن، حقق الجزء الأول: أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار، وحقق الجزء الثانى: محمد على النجار، وحقق الجزء الثالث: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى وراجعه: على النجدى ناصف، ط. دار الكتب المصرية، القاهرة ط.الأولى ١٩٥٥.

فك (يوهان)

- العربية (دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب)، تعريب: د. عبد الحليم النجار، الخانجى، القاهرة، ١٩٥١، د. ط

فندريس (جوزيف)

- اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية تاريخ التعريب ١٩٥٠، د. ط

ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيب الدينورى، المتوفى سنة ٢٧٦ هـ):

- تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الثالثة، ١٩٨١

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد، المتوفى سنة ٢٨٥ هـ):

الكامل فى اللغة والأدب، مؤسسة المعارف لبنان د. ط، د. ت

محمد الخضر حسين الجزائرى

- القياس فى اللغة العربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ١٩٨٦، د. ط.

محمد عبد الخالق عضيمة (دكتور)

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث القاهرة، ١٩٧٢ د. ط

محمد محى الدين عبد الحميد:

منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، المطبوع على هامش كتاب شرح شذور الذهب لابن هشام.

مكى بن أبى طالب القيسى (المتوفى سنة ٤٣٧ هـ)

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: د. محى الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الرابعة ١٩٨٧.

- مشكل إعراب القرآن، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثالثة ١٩٨٧.

النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، المتوفى سنة ٣٣٨ هـ)

- إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازى زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط. الثالثة ١٩٨٨

ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، المتوفى سنة ٧٦١هـ):

- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى القاهرة، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٩١ د. ط.

ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن على بن يعيش، المتوفى سنة ٦٤٣ هـ)

- شرح المفصل للزمخشرى، مكتبة المتنبى، القاهرة، د. ط. د. ت.

الهوامش:

(١) الاقتراح فى علم أصول النحو، تحقيق وتعليق : د. أحمد محمد قاسم، ص ٤٨

(٢) د. السيد أحمد عبد الغفار : النص القرآنى بين التفسير والتأويل ص ٦٤

(٣) د.عبد المجيد عابدين: المدخل إلى دراسة النحو العربى فى ضوء اللغات السامية ص ٦٥

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم جـ١ ص ١٩

(٥) السابق ص ١٩- ٩١

(٦) انظر كتابه : سيبويه والقراءات ص

(٧) د. محمد سالم محيسن، مقدمة تحقيق كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزرى ص ٦، ٧

(٨) المدارس النحوية ص ١٩

(٩) دراسات فى كتاب سيبويه ص ٣٥

(١٠) العربية (دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب) ص

(١١) النساء : ١

(١٢) أبو عمرو الدانى : التيسير فى القراءات السبع ص ٧٨

(١٣) شرح المفصل جـ٣ ص ٧٧

(١٤) ابن الأنبارى : الإنصاف فى مسائل الخلاف جـ٢ ص ٤٦٣

(١٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ٢ ص ٢١٩

(١٦) البحر المحيط جـ٣ ص ١٦٧

(١٧) معانى القرآن جـ١ ص ٢٥٢

(١٨) الكامل فى اللغة والأدب جـ٢ ص٤٥

(١٩) معانى القرآن وإعرابه جـ٢ ص ٦

(٢٠) إعراب القرآت السبع جـ١ ص ١٢٧

(٢١) الخصائص جـ١ ص ٢٨٥

(٢٢) البيان فى غريب إعراب القرآن جـ١ ص ٢٤٠

(٢٣) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره : نعلقٌ فى مثل السوارى سيوفنا، وهو للمسكين الدارمى فى الحيوان للجاحظ جـ٦ ص ٤٩٤

(٢٤) البيت من المتقارب وهو لأبى دؤاد فى الكتاب جـ١ ص ٦٦ وخزانة الأدب جـ٩ ص ٥٩٢، جـ١٠ ص ٤٨١

(٢٥) البيان فى غريب إعراب القرآن جـ١ ص ٢٤٠.

(٢٦) البحر المحيط جـ٣ ص ١٦٥

(٢٧) إعراب القرآن جـ١ ص ٤٣١، ٤٣٢

(٢٨) البيان فى غريب إعراب القرآن جـ١ ص ٢٤٠

(٢٩) التبيان في إعراب القرآن جـ١ ص ١٦٥

(٣٠) البحر المحيط جـ٣ ص ١٦٧

(٣١) التبيان في إعراب القرآن جـ١ ص ١٦٥

(٣٢) الأنعام : ١٣٧

(٣٣) مكى : الكشف عن وجوه القراءات السبع جـ١ ص ٤٥٣، وأبو عمرو الدانى : التيسير فى القراءات السبع ص ٨٨.

(٣٤) ابن الأنبارى : الإنصاف فى مسائل الخلاف جـ٢ ص ٤٢٧، ٤٢٨.

(٣٥) إعراب القرآن جـ ٢ ص ٩٨

(٣٦) الكشف عن وجوه القراءات السبع جـ ١ ص ٤٥٤

(٣٧) البيان فى غريب إعراب القرآن جـ١ ص ٣٤٢، ٣٤٣

(٣٨) انظر : الفراء : معانى القرآن جـ ١ ص ٣٥٨، وابن خالويه : إعراب القراءات السبع جـ١ ص ١٧١.

(٣٩) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج القسم الثانى ص ٦٨١

(٤٠) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك جـ ٢ ص ٢٧٥، ٢٧٦

(٤١) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره : عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفةً، وهو بلا نسبة فى المقاصد النحوية للعينى (المطبوع أسفل حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك) جـ ٢ ص ٢٧٦.

(٤٢) هذا عجز بين من الرجز، وصدره : وحلق المذى كالقوانس، وهو لعمرو بن كلثوم فى المقاصد النحوية للعينى جـ٢ص ٢٧٦

(٤٣) البيت من مجزوء الكامل وهو بلا نسبة فى الكتاب جـ١ ص ١٧٦، وشرح المفصل جـ٣ ص ١٨٩.

(٤٤) البحر المحيط : جـ ٤ ص ٢٣١، ٢٣٢

(٤٥) قال الزمخشرى : وأما قراءة ابن عامر ... فشىء لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردوداً كما سمج ورُدَّ " زج القلوص أبى مزاده " فكيف فى الكلام المنثور، فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذى حمله على ذلك أن رأى فى بعض المصاحف " شركائهم " مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركاؤهم فى أموالهم لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب " أ. هـ. الكشاف جـ ٢ ص ٤٢

(٤٦) البحر المحيط : جـ ٤ ص ٢٣٢

(٤٧) طه :٦٣

(٤٨) الدانى : التيسير فى القراءات السبع ص ١٢٣، أبو حيان : البحر المحيط جـ ٦ ص ٢٣٨.

(٤٩) المصادر السابقة

(٥٠) معانى القرآن وإعرابه : جـ٣ ص ٣٦١

(٥١) الأمالى النحوية : جـ١ ص ٦٢

(٥٢) شرح شذور الذهب ص ٦٦

(٥٣) معانى القرآن : جـ٢ ص ١٨٣

(٥٤) المصدر السابق، نفس الصفحة

(٥٥) معانى القرآن : جـ ٢ ص ٦٢٩

(٥٦) الصاحبى فى فقه اللغة ص ٢٩

(٥٧) الكشف عن وجوه القراءات جـ٢ ص ٩٩،١٠٠، مشكل إعراب القرآن جـ٢ ص ٤٦٦

(٥٨) البيان فى غريب إعراب القرآن جـ ٢ ص ١٤٤

(٥٩) الأمالى النحوية جـ١ ص ٦٢

(٦٠) ابن هشام : مغنى اللبيب جـ٢ ص ٤٨

(٦١) البحر المحيط جـ٦ ص ٢٣٨

(٦٢) تأويل مشكل القرآن ص ٥٠

(٦٣) معانى القرآن وإعرابه جـ٣ ص ٣٦٢

(٦٤) إعراب القرآن جـ٣ ص ٤٥

(٦٥) نكت الانتصار لنقل القرآن ص ١٣٠

(٦٦) التبيان فى إعراب القرآن جـ٢ ص ١٢٣

(٦٧) شرح شذور الذهب ص ٦٦، مغنى اللبيب جـ٢ ص ٤٨

(٦٨) إعراب القراءات السبع جـ ٢ ص ٣٦

(٦٩) النحاس : إعراب القرآن جـ٣ ص ٤٥

(٧٠) النحاس : المصدر السابق نفس الصفحة و أبو حيان البحر المحيط جـ ٦ ص ٢٣٨

(٧١) معانى القرآن جـ ٢ ص ١٨٣

(٧٢) معانى القرآن : جـ ٢ ص ٦٢٩

(٧٣) تأويل مشكل القرآن ص ٥٠

(٧٤) إعراب القراءات السبع جـ٢ ص ٣٦

(٧٥) الصاحبى ص ٢٩

(٧٦) الكشف عن وجوه القراءات جـ٢ ص ٩٩، ١٠٠، مشكل إعراب القرآن جـ٢ ص ٤٦٦

(٧٧) البيان جـ ٢ ص ١٤٤

(٧٨) شرح شذور الذهب ص ٦٦، مغنى اللبيب جـ٢ ص ٤٨

(٧٩) الزجاج : معانى القرآن وإعرابه جـ ٣ ص ٣٦٢، أبو حيان : البحر المحيط جـ ٦ص ٢٣٨

(٨٠) شرح شذور الذهب ص ٦٦

(٨١) النحاس : إعراب القرآن جـ٣ ص ٤٥، وأبو حيان جـ٦ ص ٢٣٨

(٨٢) شرح شذور الذهب ص ٦٦

(٨٣) البحر المحيط : جـ٦ ص ٢٣٨

(٨٤) معانى القرآن جـ ٢ ص ٢٣٨

(٨٥) معانى القرآن وإعرابه جـ٣ ص ٣٦٢

(٨٦) البيت من الرجز لرؤبة أو لأبى النجم فى شرح التصريح جـ١ ص ٦٥.

(٨٧) محمد محى الدين عبد الحميد : منتهى الأرب (على هامش شرح الشذور) ص ٦٧

(٨٨) معانى القرآن جـ٢ ص ١٨٤

(٨٩) معانى القرآن وإعرابه جـ٣ ص ٣٦٣

(٩٠) إعراب القرآن جـ ٣ ص ٤٥

(٩١) يعني : الجمع

(٩٢) معانى القرآن جـ ٢ ص ١٨٤

(٩٣) معانى القرآن وإعرابه جـ٣ ص ٣٦٢

(٩٤) إعراب القرآن جـ٢ ص ٤٦

(٩٥) مشكل إعراب القرآن جـ٢ ص ٤٦٧

(٩٦) البيان فى غريب إعراب القرآن : جـ٢ ص ١٤٦

(٩٧) التبيان فى إعراب القرآن جـ٢ ص ١٢٣

(٩٨) البحر المحيط جـ ٦ ص ٢٣٨

(٩٩) شرح شذور الذهب ص ٦٩، مغنى اللبيب جـ١ ص ٤٨

(١٠٠) شرح شذور الذهب ص ٦٩

(١٠١) معانى القرآن وإعرابه: جـ٣ ص ٣٦٣

(١٠٢) إعراب القرآن جـ٣ ص ٤٤

(١٠٣) إعراب القراءات السبع جـ٢ ص ٣٧

(١٠٤) الكشف عن وجوه القراءات جـ٢ ص ١٠٠، مشكل إعراب القرآن : جـ٢ ص ٤٦٦

(١٠٥) البيان في غريب إعراب القرآن جـ٢ ص ١٤٥

(١٠٦) التبيان في إعراب القرآن جـ٢ ص ١٢٣

(١٠٧) الأمالى النحوية جـ١ ص ٦٢

(١٠٨) البحر المحيط جـ٦ ص ٢٣٨

(١٠٩) شرح شذور الذهب ص ٦٩، مغنى اللبيب جـ٢ ص ٤٧

(١١٠) ابن الأنبارى : البيان فى غريب إعراب القرآن جـ٢ ص ١٤٥

(١١١) البيت من مجزوء الكامل لابن قيس الرقيات فى إعراب القرآن للنحاس جـ٣ ص ٤٥ وقد ذكره للاستدلال به على هذا القول كما ذكره الزجاج فى معانى القرآن وإعرابه جـ٣ ص ٣٦٣ وهو بلا نسبة فى كل هذه المصادر

(١١٢) ابن الأنبارى : البيان جـ٢ ص ١٤٦، ابن الحاجب : الأمالى النحوية جـ ١ ص ٦٢.

(١١٣) البيان فى غريب إعراب القرآن جـ٢ ص ١٤٦

(١١٤) البيت من الخفيف وهو للأعش فى الكتاب جـ٣ ص ٧٢، وخزانة الأدب جـ٥ ص ٤٢٠ – ٤٢٢.

(١١٥) ابن الحاجب : الأمالى النحوية جـ١ ص ٦٢، وابن هشام : مغنى اللبيب جـ١ ص ٤٧

(١١٦) مكى : الكشف عن وجوه القراءات جـ٢ ص ١٠٠ ومشكل إعراب القرآن جـ٢ ص ٤٦٦، ٤٦٧.

(١١٧) مشكل إعراب القرآن جـ٢ ص ٤٦٦

(١١٨) من الرجز لرؤبة بن العجاج فى شرح التصريح جـ١ ص ١٧٤ وشرح المفصل جـ٣ ص ١٣٠، جـ٨ ص ٢٣

(١١٩) الكشف عن وجوه القراءات جـ٢ ص ١٠٠ ومشكل إعراب القرآن جـ ٢ ص ٤٦٧

(١٢٠) البيان فى غريب إعراب القرآن جـ٢ ص ١٤٦ وضعفه المؤلف

(١٢١) إعراب القرآن جـ ٣ ص ٤٦.

(١٢٢) شرح شذور الذهب ص ٧٠

(١٢٣) المصدر السابق نفس الصفحة ومغنى اللبيب جـ ١ ص ٤٨

(١٢٤) محمد محى الدين عبد الحميد : منتهى الأرب (على هامش شرح الشذور) ص ٧٢

(١٢٥) محمد محى الدين عبد الحميد: المرجع السابق الصفحة نفسها

(١٢٦) أبو حيان : البحر المحيط جـ ٦ ص ٢٣٨

(١٢٧) محمد محى الدين : منتهى الأرب (على هامش شرح الشذور) ص ٧٢

(١٢٨) الأمالى النحوية : جـ ١ ص ٦٢

(١٢٩) المصدر السابق الصفحة نفسها

(١٣٠) مغنى اللبيب جـ ١ ص ٤٨

(١٣١) سبأ : ٢٨.

(١٣٢)المواهب الفتحية جـ١ ص ٤١،٤٢.

(١٣٣)المرجع السابق ص ٤٢.

(١٣٤) المرجع السابق والصفحة نفسها

(١٣٥) ابن خلكان : وفيات الأعيان مجـ ٣ ص ٤٦٨، ٤٦٩

(١٣٦) د. طاهر سليمان حموده : القياس فى الدرس اللغوى ص ٣٠٠

(١٣٧) المرجع السابق ص ٣٠٠.

(١٣٨) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك جـ٢ ص ١٧٣

(١٣٩) المصدر السابق جـ ٢ ص ٣١٦.

(١٤٠) اللغة ص ٢٠٨

(١٤١) المواهب الفتحية جـ ١ ص٤٢.

(١٤٢) الفصل فى الملل والأهواء والنحل جـ ٣ ص ٢٣١، وانظر أيضا الخضر حسين : القياس فى اللغة العربية ص ٣٦، ٣٧، عباس حسن : اللغة والنحو ص ١٠٥، ١٠٦.

(١٤٣) محمد الخضر حسين : القياس فى اللغة العربية ص ٣٦، وانظر أيضا عباس حسن : اللغة والنحو ص ١٠٥

(١٤٤) القياس فى اللغة العربية ص٣٦.

(١٤٥) اللغة والنحو ص٩٩،وقد ذكر المؤلف هذا الكلام بنصه فى كتابه المُعَنْوَن بـ" رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية ص٣٦، ٣٧

(١٤٦)اللغة والنحو ص ١٠٠، رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية ص ٣٧.

(١٤٧)اللغة والنحو ص ١٠١، ١٠٢، و رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية ص ٣٧.

(١٤٨)اللغة والنحو ص ١٠٢ و رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية ص ٣٩، ٤٠.

(١٤٩)اللغة والنحو ص ١١٢، ١١٣، و رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية ص ٤٩.

(١٥٠) التفسير البيانى للقرآن الكريم جـ ٢ ص ٥٦

(١٥١) سيبويه والقراءات ص ٧، وقد اقترح الأستاذ عباس حسن مثل هذا الاقتراح حين نادى باتخاذ نموذج لغوى أعلى ليكون وحده المرجع الذى تستنبط منه القواعد النحوية،ثم اختار القرآن لأنه أجدر بذلك،انظر تفصيل ذلك ومناقشته فى اللغة والنحو ص١١٧-١١٩

(١٥٢) د. طاهر سليمان حمودة : القياس فى الدرس اللغوى ص ١٧٨ " بتصرف ".

(١٥٣) ظاهرة الإعراب فى النحو العربى ص ٩٠.

(١٥٤) المرجع السابق والصفحة نفسها.

(١٥٥) د. طاهر سليمان حمودة : القياس فى الدرس اللغوى ص ١٨١.

(١٥٦) المرجع السابق ص ١٨١، ١٨٢.